مدير عام الدائرة القانونية في وزارة النفط واحد المفاوضين الرئيسيين لعقد تأسيس شركة غاز البصرة مع شركتي شل وميتسوبيشي ليث الشاهر يجيب على اسئلة رئيس تحرير IOF ربى الحصري حول شروط الصفقة وصلاحيات شركة غاز البصرة الجديدة التي ستؤسس حسب العقد كأول شركة غازية من نوعها في العراق.

- **ما هي التعديلات التي طرأت على المشروع منذ توقيع اتفاق المبادئ في العام 2008 وحتى اتمام العقد الرئيسي الذي جرى التوقيع عليه بالاحرف الاولى في 12\7\2011؟**

- لا زالت وزارة النفط ملتزمة تماما بما وقعت وضمن نفس الاطار ونفس الخط ومحترمة اتفاقياتها وتعهداتها. لكن نسخة العقد النهائي اتت مطورة اكثر بما يضمن حقوق وزارة النفط وشركة غاز الجنوب لان اتفاق المبادئ لم يغطي كافة التفاصيل وكان عام. كنا نتحدث عن كميات كبيرة من الغاز وكذلك عن كل حقول محافظة البصرة ولكن بعد توقيع عقود جولات التراخيص ارتأت الوزارة ان الكميات المستخرجة من النفط سيصاحبها كميات من الغاز المصاحب الكافية والكبيرة ولذا تحددت الكمية التي ينص عليها العقد ب 2000 مليون قدم مكعب في اليوم وذلك لضمان ان تكون شركة غاز البصرة شركة ناجحة. عندما وصلنا الى التفاصيل تبين لنا انا اذا اعطينا كل الحقول للشركة عندها يجب ان نلتزم بمادة الاتفاقية التي تتضمن مبدأ take or pay ولا نجد مصلحة للوزارة ان تتعهد بكمية اكبر وتوسيعها يضر المشروع ولا يخدمه.

- **اثير كثيرا ومن اكثر من طرف – خصوصا المستشار القانوني في رئاسة الوزراء السيد فاضل محمد جواد - موضوع السند القانوني لانشاء شركة غاز البصرة. ما هو الاساس القانوني لانشائها؟**

- القانون العراقي لا يتعامل مع شركات مشتركة وانما حدد انواع الشركات التي يعترف بها وهي 6 ومنها الشركة المختلطة وسنؤسس شركة مختلطة عن طريق مسجل الشركات ويعطيها السند القانوني وشهادة التأسيس مع الشخصية القانونية المعنوية المستقلة استنادا الى قانون رقم 21 لسنة 1997. والذي يسمح بانشاء شركة مختلطة محدودة المسؤولية بين طرف حكومي وطرف من القطاع الخاص الاجنبي او العراقي بحيث سيكون لشركة غاز الجنوب حصة 51% وشركة شل 44% وشركة متسوبيشي 5%. الاعتراضات من د. فاضل كانت مثيرة للاهتمام وتم اخذها بنظر الاعتبار في العديد من الفقرات في العقد وتم تغيير العقد بالاتفاق مع شل وميتسوبيشي بما يتلاءم مع الملاحظات التي ابداها المستشار القانوني وبالتالي اتوقع ان الاتفاقية ستمر بشكل اصولي. وما يرتأيه مجلس الوزراء هو موضع احترام ويمكن ان يوجهوا الوزارة في اي امر يرونه مناسبا لقد تمت الاستجابة لكل ملاحظاته وبينا في اجابتنا اليه بان ملاحظاته كانت عامل دفع وموضع فائدة للمحافظة على حقوق العراق. وتمت الكتابة للامانة العامة في مجلس الوزراء واجابت الدائرة القانونية عدم الممانعة في انشاء شركة مختلطة.

- **يعتبر البعض ان نقل اصول شركة غاز الجنوب الى شركة غاز البصرة المزمع انشاؤها هو عمليا خصخصة لقطاع الغاز في العراق مما يجعله رهينة في يد شركة اجنبية. هل هذا صحيح؟**

- ايا كان التعريف لهذه العملية فان جانب وزارة النفط يرى ان قانون الشركات قد اجاز المساهمة بموجودات الشركة. ونحن لعدم توفر السيولة لدى شركة غاز الجنوب ولتقليل العبء على موازنة وزارة النفط للدخول في مشروع شركة مختلطة فانه لا بأس من المشاركة وبموجب ما يراه القانون. القانون اجاز المساهمة في شركة مختلطة عن طريق وضع الموجودات وبالتالي الموضوع جائز قانونا.

- **ما هي قيمة الموجودات وكيف تم احتسابها؟**

- قيمة الموجودات وهي تقتصر على المنشآت في الحقول الثلاثة وبعض المرافق الاخرى تتجاوز مليار ونصف وتم احتسابها من قبل طرف ثالث هو شركة التدقيق العالمية "ارنست اند يونغ" التي سبق لها العمل مع وزارة المالية وصندوق الاموال العراقية. برايي التقييم عادل علما ان الاراضي التي تقع عليها المنشت لن يتم نقلها الى شركة غاز البصرة وانما سيتم تأجيرها لها.

- **ما هي قيمة الاستثمار في المشروع وما هي حصة الدولة منه وكيف ستمول؟**

- التوقعات هي ان الاستثمار المخصص لاعادة تأهيل المنشآت الحالية بالاضافة الى بناء منشآت جديدة لمعالجة الغاز قد يصل الى حوالي 17 مليار دولار ويتحمل كل طرف الجزء حسب قيمة حصته، علما ان 90% من المصاريف خلال السنوات الاولى ستركز على زيادة تزويد الغاز للسوق المحلي. نحن سنشارك بمليار ونصف هي قيمة الاصول وننتظر من الشريك الاجنبي وضع اموال تدفق نقدي بما يوازي الموجودات التي تم تسليمها الى ان نصل الى تاريخ التكافؤ او Matching date بحيث تتعادل الاستثمارات النقدية مع قيمة تلك الاصول. وهناك اتفاق من مجلس الوزراء بتمويل حصة الوزارة من قبل وزارة المالية بحدود 4.4 مليار دولار وبالامكان الاستمرار في الاستثمار لاحقا اذا تطلب الامر عن طريق العائدات المستقبلية ومبيعات شركة غاز البصرة بتمويل المشروع وتطويره حتى الوصول الى تغطية كامل مبلغ الاستثمار. لذا فان الجانب العراقي سيستثمر اموالا في السنوات الخمس الاولى – اولا عن طريق الاصول في السنوات الثلاث الاولى ثم نقدا خلال العامين التاليين - ولكن الدراسة الاقتصادية تؤكد ان التدفق النقدي والمبيعات للشركة ستكون كافية لتغطية المشروع وتطويره بعد السنوات الخمس الاولى.

- **ماذا سيكون مصير شركة غاز الجنوب بعد ان تدمج اصولها في الشركة الجديدة؟ هل ستبقى موجودة فعليا وما هي المهام التي ستقوم بها؟**

- ستبقى شركة غاز الجنوب مسؤولة عن كل نشاطات الغاز في جنوب العراق مثلها مثل شركة غاز الشمال التي تعنى بامور الغاز في شمال العراق. ويمكن ان تقوم بنشاطات اخرى في محافظة ميسان ومحافظة ذي قار ومحافظات اخرى. الاتفاقية تتحدث عن 3 حقول مخصصة للمشروع او dedicated fields وهي حقول الرميلة وغرب القرنة-المرحلة الاولى والزبير. اما باقي محافظة البصرة فالغاز فيها سيكون ضمن مسؤولية شركة غاز الجنوب ولا علاقة لشركة غاز البصرة بها. ستستمر كشركة تابعة لوزارة النفط وتبقى محافظة على كيانها وستكون لها حصة 51% من شركة غاز البصرة الى جانب دورها كمجهز للغاز الخام ومستلم للغاز الجاف ومنتجاته وبيعه في السوق المحلية. وفي نهاية مدة العقد وهي 25 عاما يتم خروج الشركاء غير الحكوميين وتؤول كل الاصول الى شركة غاز الجنوب.

- **هل يمكن ان تدخل شركة غاز الجنوب في مشاريع اخرى مع شركات اخرى؟**

- نعم يمكن لها ان تكون مع شركات اجنبية اخرى وفي حقول اخرى ومحافظات اخرى ولكن شرط ان لا يتعارض ذلك مع هذا المشروع اذ يجب ان نحترم تعهداتنا والتزاماتنا ضمن هذا العقد، وان لا نتناقض معه او نضر بهذا المشروع.

- **ماذا سيكون مصير العاملين في شركة غاز الجنوب؟**

- شركة غاز البصرة تتعهد من خلال العقد بقبول جميع العاملين وتسليمهم الرواتب ضمن شركة غاز البصرة. اما اذا ارتأت شركة غاز الجنوب وضع قسم منهم في مشاريع اخرى او في مواقع عمل اخرى فقرار شركة غاز الجنوب موضع احترام. فبالامكان تنسيبهم او اعارة خدماتهم بموجب موافقات وبموجب قانون الخدمة المدنية للموظفين. و شركة غاز البصرة ملزمة بموجب العقد بصرف مستحقاتهم ورواتبهم اذا قررت شركة غاز الجنوب اعارة خدمتهم.

- **كيف يمكن تفادي ان تصبح الشركة الجديدة محتكرة لقطاع الغاز في العراق؟**

- العقد يتحدث عن كمية محددة وهي 2000 مقمق\يوم ومن حقول محددة وهذا يناقض مبدأ الاحتكار فلكي يكون احتكار يحتاج لان يكون اوسع من ذلك. ولكن هذا العقد ليس فقط يحدد ذلك بثلاثة حقول فقط وانما يتحدث ايضا عن كمية محددة من الحقول الثلاثة. فقد تكون الكمية من حقلين كافية في وقت ما ان تغطي الكميات المطلوبة وعندها لا نكون ملزمين بانتاج الحقول الثلاثة. نحن تعهدنا ان نسلم 2000 مقمق\يوم مع نسبة مرونة او tolerance بحدود 15% بموجب العقد.

- **هل ستقوم شركة شل باضافة الغاز المصاحب من حقل مجنون الى عمليات شركة غاز البصرة بما انها تقوم بتطوير الحقل وانتاج النفط منه بناءا على العقد الذي حصلت عليه في جولة التراخيص الثانية؟**

- بموجب العقد لن تقوم بذلك وانما هي ملتزمة في حقل مجنون بما نص عليه العقد الذي وقعته ضمن جولة التراخيص الثانية والذي يلزمها باقامة منشآت غازية في حقل مجنون ويذهب الغاز الى شركة غاز الجنوب وليس الى شركة غاز البصرة. العقد واضح فيما يتعلق بهذا الامر ولا لبس فيه.

- **كيف ستتم عملية اتخاذ القرار في داخل الشركة الجديدة وكيف يمكن ضمان مصلحة العراق في وضع كهذا بين شريك حكومي وآخر تجاري؟**

- الاتفاقية حددت لجنة عليا للادارة (مجلس ادارة من 10 اعضاء) ورئيس اللجنة العليا سيكون من الجانب العراقي وستمثل شركة غاز الجنوب في اللجنة العليا بما يحافظ على مصلحة وزارة النفط وشركة غاز الجنوب وبما يتلاءم مع حصتها وهي 51%. وبالتالي فان مصالح العراق محفوظة ضمن العقد. نحن نتحدث عن غاز يحرق يوميا ونحن نتفق في هذا العقد على جمعه واستثماره والاستفادة منه وتحويلة كاموال ومواد تخدم الاقتصاد العراقي.

- **يؤخذ عادة على هذا المشروع انه لم يطرح للتنافس وتمت المفاوضات بشكل مباشر. لماذا لم يتم طرح المشروع للتنافس بين عدة شركات؟**

- في الحقيقة تمت مفاتحة العديد من الشركات في حينه في نفس الوقت عندما فاتحنا شل ولكن كان العرض الذي قدمته شل يتفوق عليها. لقد كان عرضها موسع وخضع للنقاش والتنضيج ونحن صرفنا 3 سنوات للمفاوضات مع شل فكيف لو اننا كنا نقوم بمفاوضات موازية مع 6 شركات على سبيل المثال. ربما لكنا لم نصل الى قرار لمدة 10 سنوات مع اننا كل يوم يمضي في تأخير هذا المشروع هو خسارة للعراق وخسارة لوزارة النفط لان هذه اموال كبيرة تهدر يوميا عن طريق حرق الغاز بالاضافة الى التلوث الناتج عن عملية الحرق. ونحن ملتزمون بما اقره مجلس الوزراء في اتفاق المبادئ (HOA) والقرارات الاخرى والجانب الذي كان علينا ان نؤديه هو انضاج العقد واستكماله بحيث يكون بشكل يحافظ على مصلحة وزارة النفط وشركة غاز الجنوب. ونعتقد ان شل وميتسوبيشي هي من الشركات الرائدة في هذا المجال ولا غبار على امكانياتها الكبيرة في مجال الغاز.

- **هل معنى ذلك ان اي مشروع مماثل في مناطق اخرى في العراق وحقول اخرى لن يطرح للتنافس في المستقبل؟**

- ممكن ان يتم بطريق تنافسي ويمكن ان يتم بطريق مباشر ولكن يعتمد على ما هو الاساس والتبرير. يجب اذا كان تنافسي ان يكون له مبرر واذا كان بطريق مباشر ان يكون مبرر ايضا ومنطق في قبول ذلك.

- **ولكن من ناحية المبدأ انت لا ترى مانع ان تتكرر ذات التجربة في مناطق اخرى في العراق؟**

- انا لا ارى مانع في استثمار الغاز المحروق وجعله مصدر دخل للعراق باي طريقة ممكنة تراعي مصالح الجانب العراقي.

- **هل هذا وارد حاليا مع اي من الشركات الاجنبية التي اعربت عن اهتمام بتطوير مشاريع غازية في العراق؟**

- هذا سابق لاوانه فنحن لم نبرم حتى الان الاتفاق النهائي مع شل وميتسوبيشي وكل جهدنا ينصب على انجاح هذا المشروع في المرحلة الاولى. وربما يكون ذلك في المستقبل لانه لا يجب ان يتقاطع مع المشروع الحالي او ان نوزع الجهد. هناك مفاتحات مع العديد من الشركات سابقا ولا زالت مستمرة ولكن حتى الان لم نعلن عن ذلك. اعتقد انه آن الاوان لتطوير صناعة الغاز في العراق وعلى وزارة النفط ان تكون جادة وعلينا جميعا ان نعمل جاهدين في سبيل تطوير هذه المشاريع بشرط ان تراعي مصلحة العراق وان يكون النموذج الاقتصادي ضامن لحقوق العراق ولوزارة النفط.

- **كيف يتم احتساب العائد المالي للدولة وكم يبلغ سنويا؟**

- العائد المالي يتم احتسابه على اساس تقديرات بموجب نموذج اقتصادي معد ومراجع من قبل اكثر من شركة اقتصادية مختصة بهذا الموضوع ونرى ان النموذج الاقتصادي عادل ولا بأس به. واردات الدولة هي من مبيعات الغاز الخام والضرائب على الارباح ونسبة 51% من ارباح المشروع وهي حصة شركة غاز الجنوب وتصدير الغاز المسال (LNG) في المستقبل. هناك توقعات بالنسبة للتدفق النقدي في حال عمل الشركة بشكل جيد وهي حوالي 31 مليار دولار (بعد احتساب الدعم الحكومي لسعر الغاز للسوق المحلي) بالاضافة الى التوفير المتحقق من وقف استيراد الغاز البترولي المسال (LPG) الذي سنتحول الى مصدر له عن طريق سومو، والتوفير الناتج عن احلال الغاز الجاف محل النفط الخام وزيت الغاز في محطات توليد الكهرباء، وتصدير تلك الكميات الى الاسواق العالمية. وارى ان هذه التدفقات منصفة وكافية وستحرص وزارة النفط على ابقاء اسعار الغاز للمبيعات المحلية بمستوى مقبول جدا لتطوير الاستثمار ودعم صناعة الكهرباء ودعم توليد الكهرباء وانشاء مصانع للبتروكيماويات بالاضافة الى تغطية حاجة العراق من الغاز السائل والمنتجات الاخرى. هذا بالاضافة الى وقف حرق الغاز التي تمثل حاليا خسارة اقتصادية تصل الى 1.8 مليار دولار سنويا.

- **من سيقوم ببيع الغاز للمستهلك المحلي وباي سعر؟**

- المبيعات المحلية ستقوم بشرائها شركة غاز الجنوب فهي ستشتري جميع حاجة العراق من شركة غاز البصرة وستعطى الاولوية قبل التصدير لتغطية السوق المحلي. الغاز الخام سيتم بيعه ضمن معادلة سعرية خاصة تحقق مردود مقبول للعراق في مبيعه وتؤمن ان يعاد الغاز بعد المعالجة باسعار مقبولة ايضا لان شركة غاز الجنوب تبيع الغاز الخام لشركة غاز البصرة وفي نفس الوقت هي تشتري الغاز الجاف. فبعد دراسات مستفيضة توصلنا الى المعادلة التي عكسها العقد وهي تؤمن ان تكون شركة غاز الجنوب في وضع مالي جيد بحيث تغطي عمليات تطوير الشركة وعمليات تسليم الغاز باسعار مقبولة جدا الى المستهلك المحلي.

- **ماهو مبرر استمرار الحكومة بدعم سعر الغاز للمستهلك المحلي طالما ان الغاز الخام اصلا هو ملك للدولة؟**

- حاليا عملية رفع اسعار الغاز المسلمة للسوق المحلية ستؤدي الى نتائج ربما منها زيادة التضخم. وهذا موضوع اقتصادي خاضع لرأي وزارة المالية والبنك المركزي والحكومة العراقية وليس قرارا منفردا لوزارة النفط. اضافة الى ان عملية معالجة الغاز هي عملية مكلفة وشركة غاز الجنوب مؤسسة حسب قانون 22 اي شركة ذات تمويل ذاتي يجب ان تمول نفسها من ارباحها بعد احتساب الكلف والمداخيل حتى تديم نفسها.

- **يشترط العقد كمية معينة من الغاز على الدولة ان تضمن توفيرها لشركة غاز البصرة وهي كما ذكرت 2000 مقمق\يوم. الا يشكل ذلك قيود على حرية تصرف الدولة بالغاز الذي تملكه؟**

- لا يمكن ان يأتي مستثمر اجنبي ويضع مليارات الدولارات في مشروع بدون ضمانة تسليم الغاز الضروري للمشروع. فاذا لم يكن هناك تعهد بتسليم كمية من الغاز لا يمكن ان يبنى المشروع. نعم نحن متعهدون بتسليم 2000 مقمق\يوم وتم وضع مرونة في هذه الكمية وهي 15% محسوبة على اساس شهري وليس يومي، وهذا يجعل مرونة اخرى للعراق ولوزارة النفط في المحافظ على حقوقها وادامة المشروع في ذات الوقت. بالاضافة الى ان هذه الكمية ليست غير اعتيادية اذ ان الحقول الثلاثة قد تعطي كمية اكثر من ذلك بكثير.

- **كيف يتم التعامل مع قضايا الضرائب فيما يتعلق بشركة غاز البصرة؟ هل تعتبر شركة صناعية لاغراض الضريبة طالما انها لا تقوم بعملية استخراج وتطوير وانتاج ام ينظر اليها كشركة تتعامل بقطاع النفط والغاز وبالتالي يسري عليها ما يسري على الشركات العاملة في الحقول النفطية؟**

- الضرائب خاضعة لسلطة الضرائب وتم تحديد الضريبة في العقد بنسبة 35%. فاذا خفضت عن 35% - على سبيل المثال لو خفضت الى 20% - ونتيجة لاحتسابها في المعادلة السعرية، عندها سيكون على غاز البصرة ان تسدد الى غاز الجنوب هذا الفرق، وبما يؤمن زيادة مدخولات العراق، عن طريق زيادة سعر الغاز الخام. اي كما لو انها تدفع 35% مستمرة طيلة مدة العقد. وهذا دخل كبير للدولة خلال مدة العقد وهي 25 سنة.

- **ما هو العائد الذي ستحققه شركة شل ومتسوبيشي من المشروع؟**

- العائد على الاستثمار يتحدد بعد سنوات من استقرار المشروع وهو بحدود 15% وهذا يعتبر عائد عادل في دول مثل العراق لان العائد على الاستثمار يكون مرتبط بتشجيع المستثمر الاجنبي للدخول في السوق المحلي في ذلك البلد، ومع الاخذ بعين الاعتبار الظروف المعروفة للجميع في العراق. نحن نعتبره عائد عادل للمستثمر الاجنبي للدخول في هكذا مشروع ضخم وباستثمارات ضخمة كهذه.

- **كيف تضمن ان لا يتجاوز العائد على مدى فترة العقد هذه النسبة؟**

- لقد تم وضع آلية لايقاف زيادة العائد الى الشريك الاجنبي الى مستويات اعلى اذا بمجرد ان يصل العائد الى سقف 17.5% يتم تحويل هذه العوائد الى الجانب العراقي للحفاظ على مصالح العراق عن طريق رفع سعر شراء الغاز الخام من شركة غاز الجنوب.

- **اقترحت بعض الشركات التي تقوم بتطوير حقول ضمن جولة التراخيص الاولى ومنها شركة BP ان تقوم بنفسها باستثمار الغاز المصاحب كبديل من انشاء شركة غاز البصرة. هل كان هذا الاقتراح عملي او ممكن؟**

- شركة BP شركة محترمة جدا ولها خبرة وعرضها موضع احترام. ولكن نحن ملتزمون ونحترم تعهدات الحكومة العراقية بموجب اتفاق المبادئ او HOA التي تم التوقيع عليها مع شل قبل توقيع عقد تطوير حقل الرميلة مع BP. فبموجب احترامنا لعقودنا وتعهداتنا استمرينا في المفاوضات مع شركتي شل ومتسوبيشي دون الاضرار باي شركة اخرى. هناك منفعة للعراق في تطوير الغاز في كل حقل ولكن من الناحية الاقتصادية فان مشروع واحد للحقول الثلاثة ينطوي على جدوى اكبر من تنفيذ ثلاثة مشاريع منفصلة في ثلاثة حقول اذ ان ذلك سيكون مكلفا اكثر. ثم اننا نأمل ان يرتقي العراق الى مستوى الدول المصدرة للغاز خصوصا مع تطوير الغاز المصاحب من حقول جولتي التراخيص بالاضافة الى الجولة الثالثة التي تضمنت حقول الغاز.

- **ورد عن مسؤولين في شركة BP ايضا - وبشكل يناقض محاولتها الحصول على عقد لاستثمار الغاز في الرميلة - انها تعتبر ان كمية الغاز المصاحب المنتج من حقل الرميلة لن تكون كافية لتوريدها الى شركة غاز البصرة وانها ستحتاج هذه الكميات لعمليات الحقن في الحقل. هل هذا صحيح؟**

- صحيح ان بي بي تحتاج الى حقن الغاز بموجب العقد المبرم معها لها الحق في استخدام الغاز المصاحب في عمليات الحقن او في عملياتها داخل الحقل، لا ان يستغل في عمليات تجارية اخرى. فكل ما تحتاج BP ضمن حقل الرميلة نحن نحترمه ونسمح به. وبالمقابل نحن نعرف الطاقة القصوى المستهدفة للحقل اي plateau target ونعرف كمية الغاز المصاحب التي ستأتي من عملية انتاج النفط وكذلك نعرف كم ستحتاج العمليات النفطية في الحقل. شركة BP لا يحق لها ان تهدر الغاز في الحقل ونحن نتوقع ان تكون ملتزمة ومحترمة لتعهداتنا مع شركة غاز البصرة. ان انتاج 2.85 مليون برميل من النفط في اليوم من حقل الرميلة سيصاحبه انتاج ما يتجاوز 1.4 مليون مقمق\يوم من الغاز من حقل الرميلة وهي كمية كبيرة.

- **ما الدور الذي ستلعبه شركة سومو في عملية التصدير؟**

- هذا كان موضع نقاش مع شركتي شل وميتسوبيشي وكان طلبهم ان تأخذ شركة غاز البصرة تخويل بالتصدير بشكل مباشر في حين ان القوانين العراقية تحصر عملية التصدير بشركة سومو. لكن وزارة النفط امتنعت وكان تبريرها تبرير قانوني وهو بموجب القوانين ان شركة سومو يجب ان تدخل معهم كشركة مصدرة وتأخذ العائد المناسب اي نسبة محددة من عملية التصدير لتغطية تكاليف ادارية عن التصدير من شركة غاز البصرة.

- **يقول رئيس لجنة النفط والطاقة في البرلمان العراقي عدنان الجنابي ان صفقة سيئة افضل من عدم وجود اي صفقة لان استمرار حرق الغاز عبارة عن جريمة بحق العراق. هل توافقه الرأي؟**

- اتفق جزئيا مع عدنان الجنابي في هذا الموضوع واعتقد انها صفقة عادلة وليس صفقة سيئة. لقد بذل العراق وكادر وزارة النفط جهد كبير مع وجود مستشارين دوليين ومكاتب محاماة عالمية دعمت الدائرة القانونية ووزارة النفط بالاضافة الى مكاتب استشارية كبيرة ومكاتب تدقيق كانت تسند وزارة النفط في هذا الموضوع. انا ارى ان ما توصلنا اليه هو صفقة عادلة.